

عنوان البحث

دور القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية

The Role of Digital Law in Enhancing Trust in Electronic Commerce

إعداد الطالب/

أروى عبد الله القحطاني

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

٣	مقدمة.....
٤	مشكلة الدراسة.....
٥	أهمية البحث.....
٥	الأهمية العلمية.....
٦	الأهمية التطبيقية.....
٦	أهداف الدراسة.....
٧	تساؤلات الدراسة.....
٧	فروض الدراسة.....
٨	الدراسات السابقة.....
١٣	المنطلقات النظرية للدراسة.....
١٣	أولاً: مقدمة المفهوم والإطار العام.....
١٤	ثانياً: المتغير المستقل (القانون الرقمي).....
١٥	ثالثاً: المتغير التابع (الثقة بالتجارة الإلكترونية).....
١٦	رابعاً: المتغيرات الوسيطة.....
١٧	المنهجية وطرق البحث.....
١٧	المنهج المتبع.....
١٧	مصادر البيانات.....

المصادر الأولية.....	١٨
المصادر الثانوية.....	١٨
أدوات الدراسة.....	١٨
إجراءات الصلاحية والموثوقية.....	١٩
العينة.....	١٩
الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة.....	٢٠
حدود الدراسة.....	٢٠
الحدود الموضوعية.....	٢١
الحدود الزمنية.....	٢١
الحدود المكانية.....	٢١
الحدود البشرية.....	٢٢
المراجع.....	٢٣

مقدمة

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً أدى إلى توسع غير مسبوق في استخدام التجارة الإلكترونية بوصفها أحد أهم محركات الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت المعاملات التجارية تتم عبر المنصات الرقمية دون الحاجة إلى التواصل المباشر بين أطراف التعاقد. وقد أسهم هذا التحول في توفير فرص واسعة للشركات والأفراد للوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، إلا أنه أوجد في المقابل تحديات قانونية تتعلق بحماية الحقوق وتنظيم الالتزامات وضمان سلامة التعاملات الإلكترونية. ومن هنا برز مفهوم القانون الرقمي باعتباره إطاراً تشريعياً يهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن البيئة الرقمية، بما يشمل التوقيع الإلكتروني، والعقود الإلكترونية، وحماية البيانات، وأمن المعلومات، وتسوية المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، الأمر الذي يعزز استقرار البيئة التجارية ويزيد من موثوقيتها (عبد الله، ٢٠٢٤).

وتعد الثقة أحد المرتكزات الأساسية لاستمرار التجارة الإلكترونية ونموها، إذ يعتمد نجاح المعاملات الرقمية على شعور المستهلكين والتجار بوجود ضمانات قانونية تكفل حماية حقوقهم عند إبرام العقود الإلكترونية وتنفيذها. وترتد أهمية القانون الرقمي في هذا السياق من خلال تنظيم آليات التوثيق الإلكتروني، والاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني، ووضع قواعد واضحة للإثبات الرقمي، بما يسهم في تقليل المخاطر القانونية والحد من حالات الاحتيال والنزاعات. كما أن وضوح التشريعات الرقمية يسهم في رفع مستوى الثقة لدى المتعاملين ويشجع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، ويزيد من معدلات الاعتماد على التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الاقتصادية (إبراهيم، ٢٠٢١).

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي على المستويين الإقليمي والدولي، أصبح تطوير التشريعات الرقمية ضرورة لضمان توافقها مع المستجدات التقنية والتجارية. وقد أكدت الأدبيات الحديثة أن جاهزية الأطر التنظيمية الرقمية تمثل عاملاً رئيساً في دعم التجارة الإلكترونية وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف، ولا سيما في الدول التي تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي وزيادة تنافسيتها الاقتصادية.

كما أن فعالية القانون الرقمي لا تقتصر على حماية المستهلك أو التاجر فحسب، وإنما تمتد إلى تعزيز بيئة الأعمال الرقمية، وجذب الاستثمارات، ودعم الابتكار، وتحقيق التكامل مع متطلبات الاقتصاد العالمي القائم على التكنولوجيا والاتصال الرقمي.(Daza Jaller & Molinuevo, 2020)

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع الكبير في استخدام التجارة الإلكترونية، فإن العديد من المستهلكين لا يزالون يترددون في إتمام المعاملات الرقمية بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلومات، وسرية البيانات، واحتمالات التعرض للاحتيال الإلكتروني، وصعوبة استرداد الحقوق عند حدوث النزاعات. كما أن التطور التقني السريع يفوق في كثير من الأحيان سرعة تحديث التشريعات القانونية، مما يخلق فجوة تنظيمية قد تؤثر في استقرار البيئة الرقمية وتحد من ثقة المتعاملين بها. ويؤدي ذلك إلى الحاجة المستمرة لتطوير القوانين الرقمية بما يواكب المستجدات التقنية ويوفر الحماية القانونية الكافية لجميع أطراف العلاقة التعاقدية الإلكترونية (سعد آل عزام، ٢٠٢٢).

وتتجلى المشكلة بصورة أوضح في اختلاف مستويات التنظيم القانوني بين الدول، وتفاوت فعالية تطبيق التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، الأمر الذي يؤثر في توحيد المعايير القانونية المتعلقة بالعقود الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية المستهلك، وتسوية المنازعات الرقمية. كما أن بعض المستخدمين قد يفتقرون إلى المعرفة القانونية بحقوقهم وواجباتهم داخل البيئة الرقمية، مما يزيد من احتمالية وقوعهم ضحايا للممارسات التجارية غير المشروعة أو الشروط التعاقدية غير العادلة، ويؤثر في مستوى الثقة العامة بالتجارة الإلكترونية (البازي & مغربل، ٢٠٢٤).

وانطلاقاً من ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد مدى إسهام القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية من خلال دراسة دوره في حماية الحقوق، وتنظيم المعاملات الرقمية، وتعزيز حجية

الأدلة الإلكترونية، وحماية المستهلك، وتحقيق الأمن القانوني للمتعاملين. كما تسعى الدراسة إلى بيان العلاقة بين فعالية التشريعات الرقمية ومستوى الثقة في استخدام التجارة الإلكترونية، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تساعد على تطوير البيئة التشريعية الرقمية ودعم الاقتصاد الرقمي بصورة أكثر استدامة (Lee, 2015).

أهمية البحث

الأهمية العلمية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها أحد الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات القانونية والاقتصادية، والمتمثل في العلاقة بين القانون الرقمي والثقة بالتجارة الإلكترونية. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالتشريعات الرقمية من خلال تحليل الأبعاد القانونية المنظمة للتعاملات الإلكترونية، وربطها بمفهوم الثقة الرقمية باعتبارها أحد المحددات الرئيسة لنجاح التجارة الإلكترونية واستدامتها. كذلك تساعد نتائج الدراسة في توسيع المعرفة الأكاديمية المتعلقة بتطور التشريعات الرقمية وأثرها في حماية الحقوق وتنظيم العلاقات القانونية الإلكترونية (الأحمدي، ٢٠٢٥).

وتبرز الأهمية العلمية أيضاً في تقديم إطار نظري يربط بين التنظيم القانوني، وحماية المستهلك، والإثبات الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، والثقة الرقمية ضمن نموذج متكامل يساعد الباحثين في تطوير دراسات مستقبلية في مجال القانون الرقمي. كما تسهم الدراسة في توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين الاتجاهات القانونية الحديثة المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية، وتوفير أساساً علمياً يمكن الاستناد إليه في تقييم فعالية التشريعات الرقمية ومواكبتها للتطورات التقنية المتلاحقة (بلقاسم، حامدي، & أحمد، ٢٠٢١).

الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها عند تطوير السياسات والتشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية، بما يعزز ثقة المستهلكين والمستثمرين في البيئة الرقمية. كما تساعد نتائج الدراسة الجهات التشريعية والرقابية في تحديد الجوانب القانونية التي تحتاج إلى تحديث أو تطوير، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، والتوثيق الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، وتسوية المنازعات الرقمية، بما ينعكس إيجابياً على كفاءة البيئة التشريعية الرقمية (القضاه، ٢٠٢٣).

كما تفيد نتائج الدراسة أصحاب المتاجر الإلكترونية، والشركات الرقمية، ومقدمي الخدمات الإلكترونية، من خلال توضيح أهمية الالتزام بالقوانين الرقمية في بناء الثقة مع العملاء وتحسين جودة الخدمات المقدمة. كذلك يمكن أن تسهم الدراسة في رفع مستوى الوعي القانوني لدى المستهلكين بشأن حقوقهم والتزاماتهم في البيئة الرقمية، وتشجيع الاستخدام الآمن للتجارة الإلكترونية بما يدعم التحول الرقمي ويعزز النمو الاقتصادي المستدام (هدى فاضل كاطع، ٢٠٢٦).

أهداف الدراسة

- التعرف إلى دور القانون الرقمي في تنظيم المعاملات الإلكترونية وتوفير الحماية القانونية اللازمة للأطراف المتعاقدة، بما يسهم في تعزيز الثقة واستقرار بيئة التجارة الإلكترونية.
- تحليل أثر التشريعات الرقمية المتعلقة بالعقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والإثبات الرقمي في رفع مستوى الثقة لدى المستهلكين والتجار أثناء تنفيذ المعاملات الإلكترونية.
- تحديد مدى إسهام القوانين الرقمية في حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير المشروعة وتعزيز الشفافية والأمن القانوني داخل منصات التجارة الإلكترونية المختلفة.

- تقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير التشريعات الرقمية وتحسين فعاليتها بما يدعم نمو التجارة الإلكترونية ويعزز الثقة في الاقتصاد الرقمي.

تساؤلات الدراسة

- ما دور القانون الرقمي في تنظيم المعاملات الإلكترونية وتعزيز الثقة بين أطراف التجارة الإلكترونية بما يضمن حماية الحقوق وتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية؟
- إلى أي مدى تسهم التشريعات المنظمة للعقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في تعزيز ثقة المستهلكين والتجار عند إبرام وتنفيذ المعاملات التجارية الإلكترونية المختلفة؟
- كيف تؤثر التشريعات الخاصة بحماية المستهلك والبيانات الشخصية في الحد من المخاطر القانونية وتعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية داخل البيئة الرقمية الحديثة؟
- ما أبرز المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير القانون الرقمي بما يواكب التطورات التقنية ويعزز الثقة ويزيد من كفاءة التجارة الإلكترونية مستقبلاً؟

فروض الدراسة

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية القانون الرقمي ومستوى الثقة بالتجارة الإلكترونية لدى المستهلكين وأصحاب الأعمال في البيئة الرقمية الحديثة.
- يسهم تطبيق التشريعات الخاصة بالعقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بصورة فعالة في تعزيز ثقة المستخدمين وتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.
- تؤدي زيادة مستوى الحماية القانونية للمستهلك والبيانات الشخصية إلى رفع مستوى الثقة في استخدام منصات التجارة الإلكترونية وتحفيز المعاملات الرقمية بصورة مستمرة.

- يسهم تطوير التشريعات الرقمية بما يواكب التطورات التقنية في تحسين البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد عليها وتعزيز استدامة الاقتصاد الرقمي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: إبراهيم (2021)

قام إبراهيم، شادي رمضان (2021) بدراسة هدفت إلى تحليل الإطار القانوني للتوثيق الإلكتروني لعقود التجارة الإلكترونية، مع بيان مدى حجية وسائل التوثيق الإلكتروني في إثبات التصرفات القانونية، ودورها في توفير الحماية القانونية للمتعاملين عبر البيئة الرقمية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية ذات العلاقة، إلى جانب استعراض التشريعات المنظمة للتوقيع الإلكتروني والتوثيق الإلكتروني في عدد من الأنظمة العربية والمقارنة بينها. وركزت الدراسة على بيان العلاقة بين التوثيق الإلكتروني وتحقيق الأمن القانوني في العقود الإلكترونية، ومدى مساهمة وسائل التوثيق الحديثة في الحد من النزاعات القانونية التي قد تنشأ نتيجة التعاملات الرقمية. وأظهرت النتائج أن التوثيق الإلكتروني يمثل أحد أهم أدوات تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية، إذ يسهم في إثبات صحة التعاقد وهوية الأطراف وسلامة البيانات المتبادلة، كما بينت الدراسة أن التطور التشريعي في تنظيم وسائل التوثيق الإلكتروني يسهم في تشجيع الاستثمار الرقمي وزيادة الاعتماد على المعاملات الإلكترونية، مع التأكيد على أهمية تحديث التشريعات بصورة مستمرة لمواكبة التطورات التقنية (إبراهيم، ٢٠٢١).

من منظور نقدي وتوظيفي، تمثل هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم البعد القانوني للتوثيق الإلكتروني باعتباره أحد الركائز الأساسية للقانون الرقمي، إلا أن تركيزها انصب بصورة رئيسة على الجوانب القانونية النظرية دون إجراء دراسة ميدانية تقيس أثر التوثيق الإلكتروني في مستوى ثقة المستهلكين أو الشركات بالتجارة الإلكترونية. كما لم تتناول الدراسة بصورة مباشرة العلاقة بين المنظومة القانونية الرقمية وبقية عناصر الثقة

مثل حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني. وتقيد الدراسة البحث الحالي في بناء الإطار النظري الخاص بالقانون الرقمي، وتدعم تفسير العلاقة بين التشريعات الرقمية ومستوى الثقة في المعاملات الإلكترونية، مع إظهار الحاجة إلى قياس هذه العلاقة بصورة تطبيقية داخل البيئة السعودية أو العربية (إبراهيم، ٢٠٢١).

الدراسة الثانية: سعد آل عزام (2022)

قام سعد آل عزام، أحمد بشير (2022) بدراسة هدفت إلى التعرف على أبرز التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، وتحليل أثر هذه التحديات في حماية المتعاملين وتعزيز استقرار البيئة التجارية الرقمية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والأدبيات القانونية ذات الصلة، وتحليل أبرز العقبات المرتبطة بإثبات العقود الإلكترونية، وحماية المستهلك، والجرائم الإلكترونية، والاختصاص القضائي، وتسوية المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية. وأظهرت نتائج الدراسة أن نجاح التجارة الإلكترونية يرتبط بدرجة كبيرة بوجود إطار تشريعي متكامل يحقق التوازن بين مصالح جميع الأطراف، وأن غياب التشريعات الحديثة أو ضعف تطبيقها يؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة في البيئة الرقمية ويحد من توسع الأنشطة التجارية الإلكترونية. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير الأنظمة القانونية بصورة مستمرة، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإلكترونية وتوحيد المبادئ المنظمة للتجارة الرقمية (سعد آل عزام، ٢٠٢٢).

ومن منظور نقدي، تتميز الدراسة بشمولها لمجموعة واسعة من التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، إلا أنها اعتمدت بصورة كاملة على التحليل القانوني دون اختبار ميداني لمدى تأثير تلك التحديات في سلوك المستهلكين أو المؤسسات. كما لم تقدم إطارًا إحصائيًا يمكن من خلاله قياس العلاقة بين كفاءة القانون الرقمي ومستوى الثقة في التجارة الإلكترونية. وتقيد هذه الدراسة البحث الحالي

في تحديد أبرز المعوقات القانونية التي ينبغي إدراجها ضمن الإطار النظري، كما تساعد في تفسير أهمية تطوير التشريعات الرقمية باعتبارها أحد المتطلبات الرئيسة لتعزيز الثقة في بيئة التجارة الإلكترونية (سعد آل عزام، ٢٠٢٢).

الدراسة الثالثة: عبد الله (2024)

قامت عبد الله، سهى مصطفى لطفي (2024) بدراسة هدفت إلى تحليل الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية في القانون المدني المصري، مع التركيز على تنظيم العقود الإلكترونية، وإثباتها، وآثارها القانونية، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية الحالية لمواكبة التطورات الرقمية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال تحليل نصوص القانون المدني المصري والتشريعات ذات العلاقة، مع إجراء مقارنة بعدد من القوانين العربية والأجنبية المنظمة للتجارة الإلكترونية. وركزت الدراسة على بيان التحديات القانونية المرتبطة بإبرام العقود الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحجية وسائل الإثبات الرقمية، وأظهرت النتائج أن التطور السريع للتكنولوجيا يفرض تحديثاً مستمراً للمنظومة التشريعية بما يضمن توفير الحماية القانونية الكافية لجميع أطراف العلاقة التعاقدية، كما أكدت أن وجود قواعد قانونية واضحة يساهم في تعزيز الثقة بالمعاملات الإلكترونية ويقلل من النزاعات القانونية المحتملة (عبد الله، ٢٠٢٤).

ومن الناحية النقدية، قدمت الدراسة معالجة قانونية متعمقة للعقود الإلكترونية، إلا أن نطاقها اقتصر على البيئة القانونية المصرية، الأمر الذي قد يحد من إمكانية تعميم نتائجها على بيئات تشريعية أخرى تختلف في طبيعة الأنظمة القانونية والتنظيمية، ومنها المملكة العربية السعودية. كما لم تتناول الدراسة بصورة تطبيقية تأثير التشريعات القانونية في سلوك المستهلكين أو مستوى الثقة الفعلي بالتجارة الإلكترونية. وتفيد الدراسة البحث الحالي في توضيح الأسس القانونية للعقود الإلكترونية، وإبراز العلاقة بين تحديث التشريعات

القانونية وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية، مع ضرورة توسيع التحليل ليتناسب مع البيئة السعودية (عبد الله، ٢٠٢٤).

الدراسة الرابعة: الأحمدى (2025)

قامت الأحمدى، مشاعل حامد محمد (2025) بدراسة هدفت إلى تحليل تطبيقات النظام السعودي في مجال التجارة الإلكترونية، وبيان مدى فاعلية التشريعات السعودية في تنظيم المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وتحقيق الأمن القانوني داخل البيئة الرقمية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نظام التجارة الإلكترونية السعودي ولائحته التنفيذية، إلى جانب استعراض التطبيقات القضائية والممارسات العملية ذات الصلة. وركزت الدراسة على تقييم مدى كفاية النصوص النظامية في تنظيم حقوق والتزامات أطراف العلاقة التعاقدية، وحماية البيانات الشخصية، والإفصاح الإلكتروني، وآليات تسوية المنازعات. وأظهرت النتائج أن النظام السعودي أسهم بصورة كبيرة في تعزيز البيئة التشريعية للتجارة الإلكترونية، ورفع مستوى الثقة لدى المستهلكين والمتعاملين، إلا أن الدراسة أوصت بضرورة استمرار تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتجارة الرقمية العابرة للحدود (الأحمدى، ٢٠٢٥).

ومن منظور نقدي، تعد الدراسة من أحدث الدراسات العربية التي تناولت النظام السعودي بصورة مباشرة، وهو ما يمنحها أهمية كبيرة بالنسبة للبحث الحالي، إلا أنها اقتصررت على التحليل القانوني للتشريعات دون الاعتماد على بيانات ميدانية لقياس أثر تلك التشريعات في ثقة المستهلكين أو المنشآت التجارية. كما لم تتناول بصورة كمية العلاقة بين تطبيق القانون الرقمي ومعدلات نمو التجارة الإلكترونية. لذلك، تفيد الدراسة في بناء الإطار القانوني للبحث الحالي، مع إبراز الحاجة إلى دراسة ميدانية تقيس أثر القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية (الأحمدى، ٢٠٢٥).

الدراسة الخامسة (Daza Jaller & Molinuevo (2020) :

قام **Daza Jaller و (2020) Molinuevo** بدراسة صادرة عن البنك الدولي هدفت إلى تقييم جاهزية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنظيم التجارة الرقمية، وتحليل مستوى الاستعداد التشريعي والمؤسسي لدعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز التجارة الإلكترونية. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل الأطر التشريعية والسياسات الرقمية في عدد من دول المنطقة، مع تقييم عناصر الجاهزية التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات، والتوقيع الإلكتروني، وأمن المعلومات، والمدفوعات الرقمية، والتجارة العابرة للحدود. وأظهرت النتائج وجود تفاوت واضح بين دول المنطقة في مستوى الجاهزية التنظيمية، وأن الدول التي تمتلك تشريعات رقمية أكثر تطوراً تحقق مستويات أعلى من الثقة في التجارة الإلكترونية والاستثمار الرقمي. كما أكدت الدراسة أن تطوير البيئة التنظيمية يمثل عاملاً أساسياً لتعزيز النمو الاقتصادي الرقمي وجذب الاستثمارات الدولية. (Daza Jaller & Molinuevo, 2020)

ومن الناحية النقدية، تتميز الدراسة بشمولها لعدد كبير من الدول واعتمادها على إطار مقارن صادر عن مؤسسة دولية مرموقة، مما يعزز موثوقية نتائجها. إلا أن الدراسة ركزت على تقييم البيئة التنظيمية على المستوى الكلي، ولم تتناول بصورة مباشرة سلوك المستهلكين أو قياس مستوى الثقة الفردية في التجارة الإلكترونية. كما أن اختلاف البيئات القانونية والاقتصادية بين دول المنطقة قد يؤثر في إمكانية تعميم النتائج على كل دولة بصورة منفصلة. وتفيد الدراسة البحث الحالي في دعم العلاقة النظرية بين تطور القانون الرقمي وارتفاع مستويات الثقة بالتجارة الإلكترونية، كما توفر إطاراً مرجعياً يمكن الاستفادة منه عند تفسير نتائج الدراسة الحالية في ضوء التجارب الإقليمية والدولية (Daza Jaller & Molinuevo, 2020).

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: مقدمة المفهوم والإطار العام

تُعد التجارة الإلكترونية إحدى أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي المعاصر، حيث أسهم التطور المتسارع في تقنيات الاتصالات والإنترنت في إحداث تحول جذري في أساليب التبادل التجاري بين الأفراد والمنشآت والحكومات. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات التعاقدية التي تتم بالكامل عبر الوسائط الرقمية، الأمر الذي استدعى تطوير أطر قانونية حديثة لتنظيم هذه العلاقات وضمان حقوق أطرافها. ويُعد القانون الرقمي أحد أهم الأدوات التشريعية التي تهدف إلى تنظيم البيئة الإلكترونية، من خلال وضع قواعد قانونية واضحة تحكم المعاملات الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، والجرائم الإلكترونية، وآليات الإثبات الإلكتروني. وفي ظل التوسع الكبير في الاقتصاد الرقمي، أصبح وجود إطار قانوني فعال شرطاً أساسياً لاستدامة التجارة الإلكترونية وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المتعاملة داخل البيئة الرقمية.

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على افتراض أن نجاح التجارة الإلكترونية لا يعتمد فقط على التقدم التقني أو انتشار الخدمات الرقمية، وإنما يرتبط بصورة وثيقة بمدى كفاءة البيئة القانونية المنظمة لهذه المعاملات. فكلما كانت التشريعات الرقمية أكثر وضوحاً وشمولاً وقابلية للتطبيق، ارتفعت مستويات الثقة لدى المستهلكين وأصحاب الأعمال، وانخفضت المخاطر المرتبطة بعمليات الاحتيال أو انتهاك الخصوصية أو النزاعات التعاقدية. كما أن التشريعات الرقمية الحديثة تؤدي دوراً مهماً في تنظيم العلاقة بين مزودي الخدمات الإلكترونية والمستهلكين، وتحديد المسؤوليات القانونية لكل طرف، بما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية داخل الأسواق الرقمية، ويعزز استقرار البيئة التجارية على المدى الطويل.

وتستند الدراسة كذلك إلى مجموعة من النظريات ذات الصلة، مثل نظرية الثقة المؤسسية، التي تؤكد أن وجود مؤسسات وتشريعات فعالة يساهم في بناء ثقة الأفراد بالمعاملات الاقتصادية، إضافة إلى نظرية قبول

التكنولوجيا التي تشير إلى أن إدراك المستخدم لدرجة الأمان والحماية القانونية يؤثر بصورة مباشرة في تبنيه للتقنيات الرقمية واستمراره في استخدامها. ومن هذا المنطلق، نفترض الدراسة أن القانون الرقمي لا يقتصر دوره على تنظيم المعاملات الإلكترونية فحسب، بل يمتد ليصبح عاملاً استراتيجياً في بناء الثقة بالتجارة الإلكترونية وتحفيز نمو الاقتصاد الرقمي، من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة وآمنة لجميع الأطراف.

ثانياً: المتغير المستقل (القانون الرقمي)

يمثل القانون الرقمي المتغير المستقل في هذه الدراسة، ويُقصد به مجموعة التشريعات والأنظمة والقواعد القانونية التي تنظم مختلف الأنشطة الرقمية، بما يشمل التجارة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، والجرائم المعلوماتية، وأمن المعلومات، وحقوق المستهلك الإلكتروني، وتسوية المنازعات الناشئة عن المعاملات الرقمية. ويهدف القانون الرقمي إلى توفير إطار قانوني متكامل يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وضمان الحماية القانونية لجميع الأطراف، بما يعزز استقرار البيئة الرقمية ويحد من المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام الوسائل الإلكترونية في التبادل التجاري.

ويتضمن القانون الرقمي عدداً من الأبعاد الرئيسية التي تؤثر في فعاليته، من أهمها وضوح التشريعات، وكفاءة تنفيذها، ومرونة تحديثها لمواكبة التطورات التقنية، إضافة إلى وجود مؤسسات رقابية وقضائية قادرة على تطبيقها بصورة فعالة. كما يشمل هذا المتغير مستوى حماية المستهلك، وتنظيم حقوق والتزامات الأطراف، والاعتراف القانوني بالعقود الإلكترونية، والتوقيع الرقمي، ووسائل الإثبات الإلكتروني، فضلاً عن القواعد المنظمة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية. وتسهم هذه العناصر مجتمعة في بناء بيئة قانونية مستقرة تقلل من حالة عدم اليقين التي قد تواجه المتعاملين عبر الإنترنت.

وفي ضوء موضوع الدراسة، يُفترض أن ارتفاع مستوى فاعلية القانون الرقمي يؤدي إلى تحسين البيئة التنظيمية للتجارة الإلكترونية، ويعزز قدرة الجهات الحكومية على حماية الحقوق الرقمية ومكافحة الجرائم

الإلكترونية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سلوك المستهلكين وثقتهم في إجراء المعاملات الإلكترونية. كما أن التطوير المستمر للتشريعات الرقمية يسهم في مواكبة الابتكارات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والمدفوعات الرقمية، مما يجعل القانون الرقمي عنصراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية الرقمية وتعزيز تنافسية الأسواق الإلكترونية على المستويين المحلي والدولي.

ثالثاً: المتغير التابع (الثقة بالتجارة الإلكترونية)

تمثل الثقة بالتجارة الإلكترونية المتغير التابع في هذه الدراسة، وتُعرف بأنها درجة اطمئنان المستهلك أو المستخدم إلى أن المعاملات الإلكترونية ستتم بصورة آمنة وعادلة، مع ضمان حماية بياناته الشخصية وحقوقه القانونية، والتزام مزودي الخدمات الإلكترونية بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية. وتعد الثقة من أهم العوامل المؤثرة في قرار المستهلك باستخدام التجارة الإلكترونية أو الاستمرار في التعامل معها، إذ ترتبط بإدراكه لمستوى الأمان والشفافية والمصداقية الذي توفره البيئة الرقمية، إضافة إلى مدى ثقته في الجهات الرقابية والتشريعية المنظمة لهذه البيئة.

وتتكون الثقة بالتجارة الإلكترونية من مجموعة أبعاد مترابطة تشمل الثقة في أمن المعلومات، والثقة في حماية الخصوصية، والثقة في سلامة وسائل الدفع الإلكتروني، والثقة في مصداقية المتاجر الإلكترونية، والثقة في فعالية الأنظمة القانونية التي تحمي حقوق المتعاملين. وتؤكد الأدبيات أن ارتفاع مستويات الثقة يسهم في زيادة معدلات الشراء الإلكتروني، وتقليل تردد المستهلكين، وتعزيز ولائهم للمنصات الرقمية، في حين يؤدي انخفاض الثقة إلى زيادة المخاوف من الاحتيال أو سرقة البيانات أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية، مما ينعكس سلباً على نمو التجارة الإلكترونية.

وتتطلب الدراسة من فرضية مفادها أن القانون الرقمي يمثل أحد أهم المحددات المؤسسية المؤثرة في بناء الثقة بالتجارة الإلكترونية، إذ إن وجود تشريعات واضحة وآليات فعالة لتطبيقها يحد من المخاطر القانونية

ويمنح المستهلك شعورًا بالأمان عند إتمام المعاملات الرقمية. كما أن الثقة لا تُبنى من خلال التشريعات فقط، وإنما من خلال التطبيق الفعلي للقوانين، وسرعة الفصل في المنازعات، وفعالية الرقابة على الأسواق الإلكترونية، مما يجعل الثقة مؤشرًا يعكس نجاح البيئة القانونية والتنظيمية في تحقيق الاستقرار داخل الاقتصاد الرقمي.

رابعًا: المتغيرات الوسيطة

ترى الدراسة أن العلاقة بين القانون الرقمي والثقة بالتجارة الإلكترونية لا تتم بصورة مباشرة فقط، وإنما تتأثر بعدد من المتغيرات الوسيطة التي تعزز أو تضعف هذه العلاقة. ومن أبرز هذه المتغيرات مستوى حماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، وفعالية أنظمة الدفع الإلكتروني، ومستوى الوعي القانوني لدى المستهلكين، وجودة الخدمات الرقمية المقدمة عبر المنصات الإلكترونية. وتمثل هذه المتغيرات حلقات وصل تفسر كيفية انتقال أثر التشريعات الرقمية إلى مستوى الثقة الفعلي لدى المستخدمين، حيث تؤثر في إدراكهم لمستوى الأمان والموثوقية داخل البيئة الإلكترونية.

ويُعد الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية من أكثر المتغيرات الوسيطة تأثيرًا في بناء الثقة الرقمية، إذ إن تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المعلومات الشخصية، ومنع الاختراقات الإلكترونية، ومكافحة الجرائم المعلوماتية، يؤدي إلى تقليل المخاطر التي يواجهها المستخدم أثناء التعامل عبر الإنترنت. كما يساهم انتشار وسائل الدفع الإلكتروني الآمنة، ووجود أنظمة فعالة للتحقق من الهوية والتوقيع الإلكتروني، في تعزيز شعور المستهلك بالأمان، ويزيد من احتمالية اعتماده على التجارة الإلكترونية بصورة مستمرة، وهو ما يدعم العلاقة الإيجابية بين القانون الرقمي والثقة.

إضافة إلى ذلك، يلعب مستوى الوعي القانوني والثقافة الرقمية دورًا وسيطًا مهمًا في تفسير هذه العلاقة، فحتى مع وجود تشريعات متطورة قد لا تتحقق مستويات مرتفعة من الثقة إذا كان المستهلك يفتقر إلى

المعرفة بحقوقه القانونية أو بآليات الحماية المتاحة له. كما أن جودة الخدمات الإلكترونية وسرعة الاستجابة للشكاوى وفعالية آليات تسوية المنازعات الإلكترونية تسهم في تعزيز إدراك الأفراد لفاعلية البيئة القانونية. وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة أن تأثير القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية يصبح أكثر قوة في ظل توافر مستويات مرتفعة من الأمن السيبراني، وحماية البيانات، والوعي القانوني، وجودة الخدمات الرقمية.

المنهجية وطرق البحث

المنهج المتبع

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة البحث الذي يهدف إلى دراسة دور القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية، وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في ضوء البيانات الميدانية. ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية والقانونية؛ لأنه يتيح وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل أبعادها والعوامل المؤثرة فيها، واختبار العلاقات بين المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. كما يعتمد البحث على أسلوب المسح الميداني من خلال توزيع استبانة على أفراد عينة الدراسة، بهدف جمع بيانات كمية تعكس اتجاهات وآراء المشاركين حول فاعلية القانون الرقمي ومستوى الثقة في التجارة الإلكترونية، ثم تحليل النتائج واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات.

مصادر البيانات

- اعتمدت الدراسة على بيانات ميدانية جُمعت بواسطة الاستبانة، إلى جانب البيانات العلمية المستمدة من المراجع الأكاديمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- شملت البيانات معلومات كمية حول تصورات أفراد العينة تجاه القانون الرقمي والثقة بالتجارة الإلكترونية، بهدف تحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار فروض الدراسة.

- جرى الاستفادة من البيانات المنشورة في الكتب والدوريات المحكمة والتشريعات والأنظمة القانونية، بما يدعم بناء الإطار النظري وتفسير النتائج الميدانية بصورة علمية.

المصادر الأولية

- تمثلت المصادر الأولية في الاستبانة التي صُممت خصيصًا للدراسة، ووزعت إلكترونيًا على أفراد العينة المستهدفة لجمع البيانات اللازمة للتحليل الإحصائي.
- اشتملت الاستبانة على مجموعة من الفقرات المنظمة وفق مقياس ليكرت الخماسي، لقياس آراء المشاركين حول متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها البحثية.
- جُمعت الاستجابات بصورة مباشرة من أفراد العينة بعد استكمال الاستبانة، ثم روجعت البيانات للتأكد من اكتمالها وصلاحياتها قبل إدخالها إلى البرنامج الإحصائي.

المصادر الثانوية

- شملت المصادر الثانوية الكتب العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والدوريات الأكاديمية التي تناولت القانون الرقمي والثقة والتجارة الإلكترونية من مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية.
- تضمنت المصادر أيضًا الأنظمة والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، وحماية المستهلك الرقمي.
- اعتمدت الدراسة على الدراسات السابقة والتقارير العلمية المنشورة من الجهات البحثية والمنظمات الدولية لتدعيم الإطار النظري ومناقشة النتائج وربطها بالأدبيات العلمية.

أدوات الدراسة

- اعتمدت الدراسة على الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، نظرًا لملاءمتها لطبيعة المنهج الوصفي التحليلي وقدرتها على جمع بيانات كمية من عدد كبير من المشاركين خلال فترة زمنية

مناسبة. وُصِّمَت الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة، واشتملت على قسم للبيانات الديموغرافية، إضافة إلى محاور تقيس القانون الرقمي بوصفه المتغير المستقل، والثقة بالتجارة الإلكترونية بوصفها المتغير التابع، والمتغيرات الوسيطة المرتبطة بحماية البيانات والأمن السيبراني والوعي القانوني. واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبانة، بما يتيح إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فروض الدراسة بدقة.

إجراءات الصلاحية والموثوقية

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة، عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في القانون والإدارة وتقنية المعلومات؛ بهدف تقييم وضوح الفقرات وملاءمتها لمتغيرات الدراسة وتحقيقها لأهداف البحث، ثم أُجريت التعديلات اللازمة وفق ملاحظاتهم. كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين الفقرات والأبعاد التي تنتمي إليها. وللتأكد من موثوقية الأداة، سٌحسب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث يُعد من أكثر المؤشرات استخدامًا في الدراسات الميدانية لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، بما يضمن إمكانية الاعتماد على نتائجها في اختبار فروض الدراسة.

العينة

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من الأفراد المستخدمين للتجارة الإلكترونية ممن لديهم خبرة أو تعامل سابق مع المنصات الإلكترونية، حيث سيتم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة المناسبة بما يتوافق مع أهداف الدراسة وإمكانية الوصول إلى المشاركين. ويُراعى أن تضم العينة أفرادًا من فئات عمرية ومستويات تعليمية وخبرات مختلفة؛ بما يحقق قدرًا مناسبًا من التنوع ويزيد من قدرة الدراسة على تفسير النتائج. وسيتم توزيع الاستبانة إلكترونيًا، ثم مراجعة الاستجابات واستبعاد النماذج غير المكتملة أو غير الصالحة، تمهيدًا لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واستخلاص النتائج.

الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة

تعتمد الدراسة على برنامج **SPSS** في تحليل البيانات، وتستخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى استجابات المشاركين.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.
- معاملات ارتباط بيرسون لاختبار العلاقات بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار أثر القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية.
- اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق بين استجابات المشاركين وفق المتغيرات الديموغرافية عند الحاجة.

حدود الدراسة

- تقتصر الدراسة على تحليل أثر القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية، مع التركيز على العلاقة بين المتغيرات المحددة في النموذج البحثي.
- تعتمد الدراسة على البيانات الميدانية التي يتم جمعها باستخدام الاستبانة، بما يعكس آراء المشاركين خلال فترة تنفيذ الدراسة دون غيرها.
- تقتصر نتائج الدراسة على أفراد العينة المستهدفة، لذلك ينبغي مراعاة خصائصها عند تعميم النتائج على مجتمعات بحثية أخرى.

الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة موضوعيًا على بحث دور القانون الرقمي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية، من خلال دراسة أثر التشريعات الرقمية والتنظيمات القانونية المرتبطة بحماية البيانات الشخصية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، في مستوى الثقة لدى مستخدمي التجارة الإلكترونية. ولا تمتد الدراسة إلى تحليل الجوانب التقنية البحتة أو الأبعاد الاقتصادية الكلية للتجارة الإلكترونية، إلا بالقدر الذي يخدم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما تركز على اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ضوء المتغيرات الوسيطة المحددة ضمن النموذج المفاهيمي للدراسة.

الحدود الزمنية

تُنَفَّذ الدراسة خلال العام الأكاديمي الذي تُجمع فيه البيانات الميدانية، وتعتمد نتائجها على آراء أفراد العينة خلال تلك الفترة الزمنية فقط. ويُراعى أن التطورات السريعة في مجالات القانون الرقمي والتجارة الإلكترونية قد تؤدي إلى ظهور تشريعات أو ممارسات جديدة بعد انتهاء الدراسة، وهو ما قد يؤثر في طبيعة العلاقات بين المتغيرات مستقبلًا. لذلك تمثل النتائج وصفًا وتحليلًا للواقع في الفترة الزمنية التي أجريت خلالها الدراسة، مع إمكانية تحديثها مستقبلًا من خلال دراسات لاحقة.

الحدود المكانية

تقتصر الدراسة مكانيًا على المملكة العربية السعودية، باعتبارها البيئة التي تطبق فيها الأنظمة والتشريعات محل الدراسة، وخاصة نظام التجارة الإلكترونية والأنظمة المرتبطة بالتحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية. ويهدف هذا التحديد إلى توفير نتائج أكثر دقة وانسجامًا مع البيئة القانونية والتنظيمية السعودية، مع مراعاة أن اختلاف الأنظمة القانونية بين الدول قد يؤثر في إمكانية تعميم النتائج على بيئات تشريعية أخرى تختلف في خصائصها التنظيمية والقانونية.

الحدود البشرية

تقتصر الدراسة بشرياً على الأفراد الذين يستخدمون التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية، سواء كانوا من المستهلكين أو المستخدمين الذين سبق لهم إجراء عمليات شراء أو تعاملات إلكترونية عبر المنصات الرقمية. ويُشترط أن يكون المشاركون على دراية أساسية باستخدام التجارة الإلكترونية بما يمكنهم من تقييم مستوى الثقة في المعاملات الرقمية والإجابة عن فقرات الاستبانة بصورة موضوعية، بما يساهم في الحصول على بيانات دقيقة تحقق أهداف الدراسة.

المراجع

إبراهيم، شادي رمضان. (٢٠٢١). التوثيق الإلكتروني لعقود التجارة الإلكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٥(١٠)، ٣٨-١٩.

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/en/article/view/3678/3500>

الأحمدي، مشاعل حامد محمد. (٢٠٢٥). تطبيقات النظام السعودي في مجال التجارة الإلكترونية: تحليل للتشريعات والممارسات القانونية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٦١(٣)، ٥٦-٩.

https://jslem.journals.ekb.eg/article_401306_762653c0dea033ab6eca9b32bfe90252.pdf

عبد الله، سهى مصطفى لطفي. (٢٠٢٤). الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية في القانون المدني المصري. المجلة القانونية، ٢١(٢)، ١٢٢٧-١٢٦٨.

https://jlaw.journals.ekb.eg/article_374052_3aec0c96496b097e812f223015c6f7c7.pdf

البازي، مصطفى عماد خلف، مغربل، صفاء. (٢٠٢٤). الإطار القانوني لحماية المستهلك في العقود الإلكترونية: دراسة مقارنة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٨.

<https://arabjhs.com/ojs/index.php/a/article/view/1415>

سعد آل عزام، احمد بشير. (٢٠٢٢). التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٢(٣).

https://journals.asianindexing.com/article.php?id=1682060055167_2360&q=&title=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A+%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

بلقاسم، حامدي، أحمد، بيطام. (٢٠٢١). مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات. تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، ١(١)، ٨٧-١٠٤.

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/824/1/1/186581>

معن محمد أمين علي القضاة. (٢٠٢٣). خصوصية حماية المستهلك عند تنفيذ عقود التجارة الإلكترونية بموجب قانون التجارة الإلكترونية السعودي ٢٠١٩ ولوائحه التنفيذية مقارنة بالشرعية الإسلامية. مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم، ١٦(٣).

<https://jiss.qu.edu.sa/index.php/jiss/article/download/201/1364>

م. م. هدى فاضل كاطع. (٢٠٢٦). دور التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التسويقية وحماية المستهلك. University of Shatt Al-Arab Journal for Administrative and Legal Sciences, 4.

<https://joshuc.edu.iq/index.php/joshuc/article/download/152/81>

Lee, J. Y. (2015). Trust and social commerce. University of Pittsburgh Law Review, 77 (١٣٧).

<https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=2736531>

Daza Jaller, L. S., & Molinuevo, M. (2020). Digital Trade in MENA: Regulatory Readiness Assessment. World Bank Policy Research Working Paper

(٩١٩٩). <https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=3564742>